

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره

د. السعيد دراجي

جامعة الأمير عبد القادر

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة تطورا في العالم لا مثيل له منذ انتشار وتنقل رأس المال بين البلدان، حيث تشير الدراسات إلى أن ترتيب الدول النامية بخصوص استقطاب الاستثمارات الأجنبية على النحو الآتي، دول آسيا في الطليعة ثم تأتي دول أمريكا اللاتينية، ثم دول الشرق الأوسط وأوروبا، وأخيرا الدول الإفريقية. أما بالنسبة للدول المتقدمة فتأتي أمريكا في المرتبة الأولى من حيث تدفقات رؤوس الأموال منها وإليها، (أي من حيث تدفقات رؤوس الأموال منها إلى الخارج، وإليها من حيث استقطابها لرؤوس الأموال القادمة إليها).

أما بالنسبة للدول العربية فإن تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار يشير إلى أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إليها خلال عام 2006 عرفت تطورا ملحوظا، فقد بلغ إجمالي التدفقات إلى 21 دولة عربية 62,4 مليار دولار مقارنة مع 45,8 مليار دولار عام 2005 بنسبة زيادة تقدر بـ 36,2%¹. وحسب

¹ التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2007، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
نفس تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن هذه الزيادة تشكل 4,8% من
الإجمالي العالمي مقارنة بـ 0,4% فقط عام 2002.

أما حجم الاستثمارات العربية البينية فهي ضعيفة رغم حجم الفوائض
المالية العربية الكبيرة المقدرة بين 700-800 مليار دولار. وبعملية حسابية بسيطة
نجد أن كل دولار عربي جرى استثماره في الوطن العربي يقابله ما يقارب 60-
70 دولار تم توظيفها في الأسواق المالية العالمية. ومن هنا يمكن طرح التساؤل
حول كيفية ضبط إستراتيجية عربية لإبقاء الأموال العربية عربيا، أو البحث عن
آليات أكثر نجاعة للتعاون عربي - عربي في ظل التهافت على الاستثمارات غير
العربية على الدول العربية بشروط تصل في بعض الأحيان إلى التعجيزية، وذلك
باعتماد أسلوب المماثلة والتحجج بالوضع الأمني أحيانا وبالعراقيل الإدارية
والبيروقراطية أحيانا أخرى.

فالجزائر رغم ما بذلته في السنوات الأخيرة من إصلاحات، وتحقيق
توازن اقتصادي ومالي، وتحسن في الاحتياط الصرفي، وانخفاض مستوى
التضخم، ومسح الديون الخارجية الرسمية (الحكومية)، وتوفرها على سوق
محفزة لفرص الاستثمار، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى
الطموحات، وأن أغليبتها في ميدان المحروقات. وتبقى مسألة الاستثمار
الأجنبي في الجزائر محل العديد من النقاش والجدل في ظل ضعف
الاستثمارات الأجنبية خاصة غير العربية على الرغم من الامتيازات والتحفيزات
التي تمنحها الجزائر من أجل الاستثمار، فعلى سبيل المثال بلغت الاستثمارات
الفرنسية في الجزائر سنة 2007 ما يقارب 223 مليون دولار فقط وهو مبلغ
ضعيف بالمقارنة مع ما تستثمره فرنسا في بلدان أخرى مشابهة للجزائر، هذا في
الوقت الذي تعد فيه الجزائر أول زبون لفرنسا في القارة الإفريقية بمبلغ يقدر

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
ب2,4 مليار أورو خلال سنة 2007¹. وهذا ما يدل على أهمية الالتفات إلى
الاستثمارات العربية خاصة الخليجية منها في السوق الجزائرية ويستوجب
الاعتماد عليها أكثر وتوظيفها توظيفا يكون مجديا لإحداث إقلاع في بعض
القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الزراعي في ظل ارتفاع الأسعار العالمية
للسلع الغذائية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من ندرة
الموارد المالية التي تعد الرهان الجديد للجزائر.

وهذه الإشكالية التي سوف نعرضها من خلال التعرض إلى المحاور الآتية:

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر، والضمانات المقدمة
لتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار العربي بصفة خاصة.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري.
- وضعية الاستثمار العربي ومنه الخليجي في الجزائر وأهميته.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا في الاستثمار الأجنبي المباشر،
فحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008² فإن الاستثمار الأجنبي بلغ 1,83
تريليون دولار أمريكي في عام 2007 وسجل بذلك معدل نمو يقدر بـ 30%
مقارنة مع سنة 2006 التي بلغت فيه حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي 1,41
تريليون دولار أمريكي ليعاد إلى الانخفاض في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية

¹ (مارك بوتيه، رئيس البعثة الاقتصادية الفرنسية، تطور التواجد الإقتصادي الفرنسي
بالجزائر، محاضرة أقيمت بمناسبة منتدى "وجهة الجزائر"، www.mae.dz بتاريخ 16 مارس
2008.

² (الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2008، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول
الاستثمار العالمي لسنة 2008، www.swissinfo.ch).

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
العالمية ليصل إلى 1,7 تريليون دولار¹. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي
الواردة للدول المتقدمة 1,24 تريليون دولار بنسب 27,3%، والتدفقات الواردة
للدول النامية 0,5 تريليون دولار بنسبة 4,7% أي بزيادة 21% عن مستواها في
سنة 2006. وساهمت الدول المتقدمة بأكثر من 83% من عدد المشاريع، حيث
تنتشر أغلب الشركات المستثمرة الأم في الدول المتقدمة بنسبة 74%. بينما
تنتشر أغلب فروعها في الدول النامية بنسبة 52%. والشيء الملاحظ هو اهتمام
الدول النامية بجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بعدما أدركت حقيقة
الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار
المحلي، بعد تضائل مصادر التمويل الأخرى كالقروض والمساعدات.

وإذا كانت الآراء والتوجهات تختلف حول مدى مساهمة الاستثمارات
الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة لها، بحيث
ظل الاستثمار الأجنبي ولمدة طويلة في الدول النامية عبارة عن أداة نهب
واستغلال الثروات وتحويلها نحو البلدان المتقدمة الأم، وبالتالي فهو أحد
معوقات التنمية في الدول النامية، وأصبح اليوم ينظر له كعامل مساعد للتنمية في
ظل المتغيرات والتأثيرات العالمية الراهنة.

إننا نعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة التي يتم من خلالها
سد الفجوة المالية المحلية. وأنه من الخطأ تصور أن الفوائد والمنافع التي تعود
إلى الدول النامية جراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن
الحصول عليها بسهولة ودون تكلفة. فالمستثمرون لهم أهداف وفوائد يسعون
إليها من خلال تدويل نشاطاتهم الاستثمارية. أضف إلى ذلك فإن تشجيع
حكوماتهم لهم تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية،

¹ (الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2009، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول
الاستثمار العالمي لسنة 2009، www.naseej.com).

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي يخضع إلى معادلة المصالح المشتركة، ويرتكز
على مدى السياسات والممارسات المعتمدة حسب نوعية وطبيعة الاستثمار
المراد جلبه، بالإضافة إلى مدى قدرة كل طرف في التفاوض.

- ويتيح الاستثمار الأجنبي العديد من المنافع للدول المستضيفة له منها¹:
- توفير مصدر تمويلي متجدد لبرامج التنمية.
 - تسهيل الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
 - رفع مستوى تنافسية القطاع الخاص للدول المضيفة، وزرع ثقافة المبادرة
عن طريق المساهمة في المشاريع الاستثمارية أو استحداث مشروعات جديدة
صغيرة ومتوسطة عن طريق المناولة الصناعية لهذه الشركات الأجنبية.
 - المساهمة في توفير مناصب العمل، وتكوين وتدريب العمالة في تلك الدول
المستقطبة للاستثمار الأجنبي لمواكبة التقنيات الجديدة في كل المجالات.
 - تهيئة بيئة تنافسية بين المؤسسات المحلية، وتحفيزها على تحسين نوعية
الخدمات والمنتجات.
 - خلق فرص جديدة للتصدير، كون الشركات الأجنبية لديها الإمكانيات
والآليات للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

- المهارات وأساليب التسيير والتسويق الحديثة.

وتسعى الجزائر جاهدة في إطار التوجه الجديد لاقتصادها لتكون مواقع
جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتوفير جملة من الشروط القانونية
والتشريعية والحوافز التي تتماشى مع المستثمر الأجنبي اقتناعاً منها بأهمية هذا
الخيار، ودوره في توفير رؤوس الأموال ومناصب الشغل وعناصر التكنولوجيا
وتشجيع الصادرات المحلية نحو مختلف الأسواق الأجنبية. كونها تتوفر على

¹ (حسان حضري، الاستثمار الأجنبي المباشر، دورية التنمية في الأقطار العربية، العدد 2004،
السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 10).

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره.....د. السعيد دراجي
كل المقومات والمواصفات الاقتصادية التي يقتضيها الاستثمار الأجنبي.
فالجزائر تتمتع بالموقع الجغرافي المناسب لكل أنواع الاستثمارات، وكذا
المنشآت القاعدية والمواد الخام، ويد عامله معظمها من شباب...الخ. وفي
الوقت نفسه تتوفر على عوامل بيئة غير مواتية تدفع إلى السعي نحو تحسينها،
وبذلك تطلب استقطاب الحجم المراد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر لم تستقطب¹ سنة 2006 سوى 1,8
مليار دولار. وتقدر في الفترة الممتدة من (2001-2008)، حجم الاستثمارات بـ14
مليار دولار منها 8,5 مليار دولار استثمارات عربية و 5,5 مليار استثمارات أجنبية
غير عربية. وطبعا هذه الأرقام المتواضعة لا تتلاءم مع حجم اقتصاد الجزائر،
ويرجع ذلك إلى اقتصار الاستثمارات الأجنبية على قطاع النفط، وبعض
القطاعات الأخرى التي اتجهت إليها الاستثمارات العربية كقطاع السياحة
والعقار والاتصالات وبعض المصانع لإنتاج بعض المنتجات كزيوت المائدة
والاسمنت.... كما يرجع ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر كذلك إلى تباطؤ
الإصلاحات بخاصة في قطاع المؤسسات الصناعية، وتناقل وتيرة عملية
الخصوصية.

ثانيا: الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار في الجزائر:

لقد دخلت الجزائر منذ التسعينات مرحلة جديدة في الانفتاح عن
الاستثمار الأجنبي بصفة عامة حيث قامت الدولة بتعديلات وإصلاحات
اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار العديد من القوانين لتشجيع المستثمرين
وإنشاء هيئات مكلفة بترقية الاستثمار مما يبين مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع.
وسنعرض تطورات القوانين الصادرة لترقية الاستثمار والهيئات المشرفة على
تدعيمها ابتداء من تسعينيات القرن الماضي.

¹ (التقارير السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للسنوات من 2006 إلى 2008).

1- الإطار المؤسستي للاستثمار:

استحدثت الجزائر في مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار هيئات إدارية لتدعيم وتطوير مشاريع الاستثمار هي:

أ- وزارة مكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:
تضطلع بالمهام الآتية:

- تنسيق الأنظمة المتعلقة بتجسيد برامج الخصوصية.

- اقتراح استراتيجيات لتطوير الاستثمار.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹ ANDI:

أنشئت الوكالة بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات التي لم تستطع تحريك عملية الاستثمار، والتقليل من الصعوبات التي عرفها أصحاب المشاريع الاستثمارية والنتائج الضعيفة التي حققتها ميدانيا. وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتولى المهام الآتية:

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

- تقديم المعلومات للمستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء.

- مساعدة المستثمرين على إقامة المشاريع الاستثمارية، من خلال تقديم خدمات الشباك الوحيد لهم.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- التأكد من احترام المستثمرين لدفتر الشروط.

¹ (المادة 21 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

ج- وكالة التنمية الاجتماعية¹:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها عام 1996 تحت وصاية رئيس الحكومة ومتابعة وزير التشغيل والحماية الاجتماعية. وتقوم بالمهام الآتية:

- دعم كل مشروع ذي منفعة اقتصادية واجتماعية أكيدة، يتضمن استعمالا مكثفا لليد العاملة سواء كان هذا المشروع مقترحا من جهة عمومية أم خاصة قصد ترقية وتنمية الشغل.

- ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح مساعدات مالية في شكل قروض مصغرة للذين لا يملكون الإمكانات المالية الكافية.

- القيام بالأعمال والتدخل لفائدة كل مشروع يخدم التنمية الاجتماعية.

د- المجلس الوطني للاستثمار²:

نص الأمر التنفيذي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار تحت وصاية رئيس الحكومة ليقوم بالمهام الآتية:

- اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته.

- اقتراح التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تحفز على الاستثمار وتشجيعه.

- التشجيع على إنشاء المؤسسات وتطوير الأدوات المالية الخاصة بتمويل الاستثمارات.

¹ (المرسوم رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، الجريدة الرسمية، العدد 40، الصادرة في 30 جوان 1996.

² (المادة 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ في 22 أوت 2001.

و- الشباك الوحيد¹:

هو هيئة تابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويضم كل الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار (المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التعمير، البيئة، العمل... الخ)². ويقوم بتوفير كل الخدمات والمساعدات الإدارية والقانونية للمستثمرين، بالتنسيق مع مختلف الهيئات الإدارية التي لها علاقة بإقامة المشروعات الاستثمارية، لتكون ممرزة في هذا الشباك الوحيد، من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب.

هـ- صندوق دعم الاستثمار³:

نص قانون الاستثمار لسنة 2001 على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار يتكفل بضمان مساهمة الدولة التي تتمثل في شكل مساعدات تمويلية تقدمها للمستثمرين لإنجاز استثماراتهم.

2- تطور القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار :

عرف قانون الاستثمارات في الجزائر عدة تغيرات وتطورات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية التي كانت تشهدها كل مرحلة. علما أن الجزائر حاولت منذ الاستقلال تطوير وتنظيم الاستثمار من خلال إصدار العديد من الأطر التشريعية

¹ (المادة 23 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ في 22 أوت 2001.

² (صالح صالحي، أساليب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، العدد3، السنة 2004، ص 37.

³ (المادة 28 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
والقانونية، كقانون الاستثمار لسنة 1963¹ الذي يعد أول قانون يكرس حرية
الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وبصفة خاصة الأجانب. ثم قانون
الاستثمار لسنة 1966 الذي جاء لترقية مساهمة القطاع الخاص في النشاط
الاقتصادي، وسد بعض النقائص المسجلة في قانون 1963، على الرغم من تبنيه
احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية وإلزام اعتماد المشاريع للجنة
الوطنية للاستثمارات. أما قانون الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982²
قد حدد الدور المنوط به لاستثمار القطاع الخاص الوطني.

أما القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه
الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، قد حرر سقف الاستثمار الخاص،
وسمح له بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ماعدا القطاعات
الاستراتيجية. إلا أن الاستثمار عرف نقلة نوعية على مستوى التشريع ابتداء من
سنة 1990، أين تم إصدار جملة من التشريعات التي نصت صراحة على
خصوصية المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص بإعادة الاعتبار لدوره في
الاقتصاد الوطني، والذي يمكن أن يؤديه في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو
اقتصاد السوق. ويتشكل هذا الإطار التشريعي من:

أ- القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض³؛
يعتبر هذا القانون بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق
وتفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. إذ وضع حدا لاحتكار الدولة

¹ (القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال
الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 02 أوت 1963.

² (القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص
الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34، الصادرة في 24 أوت 1982.

³ (الجريدة الرسمية العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
للاقتصاد، وأصبحت بموجبه المؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة تخضع
لنفس المعاملة، إذ تم إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما
كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات، ولا يفرق بين المستثمر
الوطني والأجنبي، بل استعمل معيار الإقامة الذي يفرق بين المستثمر المقيم
وغير المقيم. وقد عدل هذا القانون بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003
الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور
كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. وسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك
ومؤسسات مالية لوحدتهم أو بالمساهمة مع المقيمين.
ب- قانون الاستثمار لسنة 1993¹:

يعتبر من أهم القوانين التي صدرت في ظل التوجه الجديد للاقتصاد.
فقد حل محل القانون 88-25 فيما يتعلق بتحديد الإجراءات التي تطبق على
الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وأعطى هذا القانون حق الاستثمار بكل حرية "
تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة
المقننة وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية
الاستثمار"². كما نص هذا القانون على مجموعة من الحوافز والتشجيعات
والإعفاءات تمنح للاستثمارات المنجزة في الجزائر قصد تشجيع وتطوير
الاستثمار، وذلك وفق ثلاث أنظمة:

- في النظام العام:

تتجسد الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام فيما يأتي:

¹ (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار،

الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

² (المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية

الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بالنسبة للعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال بنسبة منخفضة تقدر بخمسة على الألف (5%).

- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% على الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف في إنجاز الاستثمار بصفة مباشرة، سواء كانت مستوردة أم مقتناة من السوق المحلي.

- الاستفادة من اشتراك منخفض من الضمان الاجتماعي بنسبة 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة تقدر من 2 إلى 5 سنوات.

- في نظام المناطق الخاصة:

يستفيد أصحاب الاستثمارات في المناطق الخاصة المصنفة كمناطق تحتاج إلى تطوير وتنمية اقتصادية، والمساهمة في التنمية الجهوية والمحددة وفق التنظيم¹ من الامتيازات الآتية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت عند التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بخمسة على الألف (5%) فيما يتعلق بالعقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

¹ (المادة 20 من نفس القانون، المرجع السابق، ص 14، 16.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الدولة.
- إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء المستوردة أم المتحصل عليها من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة تتراوح ما بين (5 - 10 سنوات).
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات.
- تمنح الدولة امتيازات وتنازلات عن أراضي تابعة للأمولاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة تصل إلى حد الدينار الرمزي.
- في نظام المناطق الحرة:
- يستفيد المستثمرون داخل المناطق الحرة حيث تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، وتتم كل المعاملات التجارية بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري¹ بالامتيازات الآتية:

¹ (المادة 25 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

- الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي ما عدا تلك: الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية والمساهمات والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

- حرية استيراد السلع والخدمات لإنجاز واستغلال الاستثمار في هذه المناطق.

- ترخيص بيع نسبة من السلع المنتجة بهذه المناطق في الجزائر.

- إعفاء عائدات رأس المال من الضرائب في هذه المناطق.

ج- قانون الاستثمار لسنة 2001¹

جاء هذا القانون ليعوض القانون الصادر سنة 1993، ويعطي نفسا جديدا

لتطوير الاستثمار من خلال إعطاء الحرية التامة والضمانات اللازمة والحماية الكاملة للاستثمارات التي يتم إنجازها، والتي تأخذ شكلين أساسيين هما: الامتياز أو الرخصة².

ويقصد بالاستثمار في هذا الأمر بـ:

* اقتناء أصول تهدف إلى إنشاء واستحداث نشاطات جديدة كمؤسسات أو مصانع أو وحدات إنتاجية... الخ، أو توسيع كيانات اقتصادية قائمة أو إعادة تأهيلها وهيكلتها من أجل بعثها من جديد.

* المساهمة في رأس مال مؤسسة سواء كانت هذه المساهمات نقدية أم عينية.

* استعادة النشاطات في إطار عمليات الخصخصة للمؤسسات العمومية سواء كانت بطريقة جزئية أم كلية.

واقصر القانون الجديد بشأن أنظمة الاستثمار على نظامين أساسيين هما:

¹ (الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

² (المادة 01 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- النظام العام للاستثمار:¹

يمكن للاستثمارات التي تنجز في ظل هذا النظام الاستفادة من الامتيازات

الآتية:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بخصوص المشتريات العقارية الخاصة بالاستثمار.

- النظام الاستثنائي للاستثمار:

إن الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والتي يخضع تحديدها إلى سلطة المجلس الوطني للاستثمار، تستفيد من العديد من الامتيازات والمزايا منها ما قبل إنجاز الاستثمار ك:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة تخفيض تقدر بـ 2% فيما يتعلق بالعقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.

- تتكفل الدولة سواء جزئيا أم كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال الخاصة بالمنشآت لإنجاز الاستثمار.

¹ (المادة 09 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار سواء المستوردة أم المحلية.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أما بعد انطلاق عملية الاستغلال فإن المستثمرين يستفيدون من المزايا الآتية:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، علما أن هذه المدة كانت تتراوح ما بين خمسة وعشرة سنوات في القانون السابق، وكذا من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار. وقد نص هذا القانون على استحداث جهاز جديد بدل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI يدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والشباك الوحيد.

د- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2001¹:

يعد أهم القوانين التي صدرت لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان نقطة تحول في تاريخ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ساهم في سد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه القطاع ويضع معايير التصنيف بشكل واضح، وتعريف لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر بشكل رسمي.

¹ القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

وقد اعتمد هذا القانون جملة من الإجراءات تهدف إلى دعم ومساعدة وترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها من خلال¹:

- إنعاش النمو الاقتصادي.
 - تشجيع ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها من جهة، وتحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويلها من جهة أخرى.
 - ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السلع والخدمات التي تنتجها.
 - تطوير قنوات توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والصناعي والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - العمل على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - اعتماد سياسات للتكوين وتسيير الموارد البشرية، التي من شأنها تحفيز وتشجيع الابتكار والإبداع وثقافة التقاؤل.
- كما نص هذا القانون الذي يعد الأول في تنظيم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء عدة أجهزة هي:
- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - مراكز التسهيل.
 - صندوق ضمان القروض.
 - مجلس وطني لترقية المناولة.

¹ (المادة 11 من القانون التوجيهي للترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18

المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

ثالثا: مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري:

كانت مساهمة الرأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني في شكل استثمارات مباشرة أو عن طريق الشراكة مع مستثمرين مقيمين من خواص أو عموميين.

تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاعات المحروقات بلغت 694¹ في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 مشروعا خارج قطاع المحروقات بقيمة إجمالية تقدر بـ 1688985 مليون دج. وتمثل نسبة 0,97% من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة بـ 71185 مشروع موزعة حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يوضح عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الفترة 2002-2009.

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%
الاستثمارات المحلية	70491	99,03	5017890	74,82
الشراكة	294	0,41	764593	11,40
الاستثمار الأجنبي المباشر	400	0,56	924393	13,78
مجموع الاستثمار الأجنبي	694	0,97	1688985	25,18
المجموع	71185	100	6706875	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاصة بالفترة المدروسة.

¹ (التقارير السنوية حول الاستثمار والمقاولية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للسنوات الخمس (2004 - 2008)).

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
ويتضح من خلال أرقام الجدول رقم(01) مسار تطور عدد المشاريع
الاستثمارية، وتوزع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات منها الفلاحة،
البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصحة، النقل، السياحة، الخدمات،
الاتصالات، كما يوضحه الجدول رقم (02) الآتي: وتبقى نسبة المشاريع
الاستثمارية عن طريق الرأس المال الأجنبي خارج قطاع المحروقات في
الجزائر متواضعة جدا إن لم نقل منعدمة بالمقارنة مع نظيرتها في الدول
الأخرى من جهة أو بالنظر إلى حجم التشريعات والتسهيلات المقدمة من
جهة أخرى.

الجدول رقم (02):توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات
للفترة الممتدة ما بين (2002-2009)

النسبة(%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
0,12	2021	1,44	10	الفلاحة
27,96	472163	14,27	99	البناء و الأشغال العمومية
52,67	889532	55,76	387	الصناعة
0,35	5982	0,58	4	الصحة
0,74	12531	4,76	33	النقل
1,55	26216	2,16	15	السياحة
6,98	117953	20,61	143	الخدمات
9,63	162586	0,43	3	الاتصالات
100	1688985	100	694	المجموع

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz بتاريخ 2010/04/20

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

يبين الجدول رقم (02) أنَّ قطاع الفلاحة رغم أهميته لا يزال يعاني من التهميش حيث يمثل 0,12 % من إجمالي التدفقات رغم ما تتركز به الجزائر من إمكانات في هذا المجال، و يعزى هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمردودية، أما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يحتل المرتبة الثانية تبقى حصته من التدفقات ضعيفة تمثل 27,96 % بالمقارنة مع قطاع الصناعة الذي يستحوذ على النسبة الكبرى من المشاريع بنسبة 52,67 % من إجمالي التدفقات المالية، رغم نسبة النمو التي حققها هذا القطاع وذلك بسبب اهتمام الدولة به فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي خاصة مشروع الطريق السيار شرق-غرب و مشروع بناء مليون وحدة سكنية و تكفل الدولة بهم. ويحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من إجمالي التدفقات، وهذا ما يعبر عن قفزة نوعية و تكرر مبدأ انسحاب الدولة من الاقتصاد تدريجيا. ويشمل هذا القطاع الصناعة الميكانيكية والصناعة الغذائية التي عرفت انتعاشا في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى ذلك الصناعة في مجال الحديد والصلب. في الوقت الذي يحتل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة من حيث التدفقات المالية بنسبة 9,63 % ونسبة 0,43 % من مجموع عدد المشاريع.

أما قطاع الصحة فتقدر حصته من التدفقات 0,35 % و هي نسبة ضعيفة و تبقى محصورة في الصناعة الصيدلانية. أما قطاع السياحة رغم ما تتركز به الجزائر من إمكانات سياحية هامة، فحصته من التدفقات 1,55 % فقط. ، أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة 20,61 % من إجمالي عدد المشاريع وهذا لما يحويه من فرص ومجالات استثمار عديدة بخاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك.

رابعا: وضعية الاستثمار العربي ومنه الخليجي في الجزائر وأهميته:

يكشف التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات أن التدفقات العربية تشكل النسبة الغالبة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009 بمقدار 835745 مليون دج من إجمالي التدفقات المقدرة بـ 1688985 مليون دج. ويرجع ذلك المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون العرب بالخصوص من خلال اعتماد هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم وفق تدابير الإصلاح المعتمد. وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(03):توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب مواطنها.

البلد	أوروبا	آسيا	أمريكا	الدول العربية	افريقيا	استراليا	متعددة الجنسيات	المجموع
عدد المشاريع	324	48	16	290	1	1	14	694
النسبة %	46,68	6,91	2,30	41,78	0,14	0,14	2,01	100
المبلغ مليون دج	301997	513688	27490	835745	4510	2954	2600	1688985
النسبة %	17,88	30,41	1,62	49,48	0,26	0,17	0,15	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات www.andi.dz بتاريخ

2010/04/20

تبين معطيات الجدول رقم (03) أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من الدول العربية قد تطور تدريجيا عبر السنوات العشر الأخيرة بحيث احتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة 41,78% من مجموع المشاريع الاستثمارية خارج قطاع النفط بعد دول أوروبا بنسبة 46,68%،

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
والمرتبة الأولى من حيث التدفقات المالية بنسبة 49,48% قبل استثمارات الدول
الأوروبية التي بلغ حجم تدفقاتها سوى 17,88%، ثم دول آسيا في المرتبة الثالثة
من حيث التدفقات المالية بنسبة 30,41% من إجمالي التدفقات المالية المقدرة
بـ 1688985 مليون دج، بفضل العديد من المشاريع أهمها خوصصة شركة
الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية. في حين تحتل إفريقيا
المرتبة الأخيرة شأنها شأن استثمارات استراليا وذلك بـ 0,26% و 0,17% على
الترتيب من حيث التدفقات المالية بفضل أهم مشروع Kahrama لدولة جنوب
إفريقيا لإنشاء محيط تحلية المياه و محطة إنتاج الكهرباء بآرزيو.

ويرجع ارتفاع حجم الاستثمارات العربية خلال هذه السنوات المدروسة
إلى العديد من المشاريع منها بيع رخصة الهاتف النقال الأولى والثانية لشركة
أوراسكوم المصرية وكذلك الشركة الجزائرية للإسمنت (ACC) وهو مشروع
للشركة نفسها، وكذا بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية،
وإلى المشاريع السياحية كمشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي
فرج ومشروع مجمع سیدار السعودي لإنجاز ثلاث قرى سياحية بالجزائر
العاصمة¹ وعنابة، والاستثمارات الليبية في قطاع السياحة بإنشاء ثلاثة فنادق في
الجزائر من طرف شركة Lafico. وإنجاز أبراج متعددة الأعمال قرب مطار
العاصمة من طرف شركات استثمار من ليبيا وقطر والبحرين والأردن، بالإضافة
إلى الاستثمارات في القطاع العقاري من شركات إمارتية.

¹ (محمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة
تقييمية- مجلة علوم إنسانية، WWW.ULUM.NL السنة السادسة: العدد 41: ربيع 2009.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2009¹ فإن حجم التدفقات الواردة للجزائر عام 2008 بما فيها قطاع النفط قد حققت للمشاريع المرخصة لها قفزة نوعية غير مسبقة بنسبة 216% لتبلغ 12,6 مليار دولار وذلك مقارنة بعام 2007. ويرجع ذلك إلى انتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أضعاف تدفقات عام 2007. وحسب التقرير نفسه فإن حجم التدفقات العربية بلغت حوالي 5,7 مليار دولار (5,666 مليار) وافدة من عدة دول عربية كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (04) الاستثمارات العربية الوافدة من الدول العربية عام 2008
الوحدة مليون دولار

البلد المصدر	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	السعودية	المغرب	لبنان	الأردن	سوريا	تونس	غير مصنفة	المجموع
البلد	73	3.012	2.490	24	1	4	6	4	22	30	5.666

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2009.

يتضح من الجدول رقم (04) وجود ستة دول عربية كأهم مستثمرين في الجزائر وهي: مصر، سلطنة عمان، السعودية، والإمارات بالإضافة إلى قطر والكويت في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2009، وتبقى الاستثمارات العربية البينية في الجزائر ضعيفة، وهذا راجع إلى ضآلة حصص هذه الدول من التدفقات ماعدا مصر

¹ (التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الكويت).

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي
والكويت والإمارات حيث تقدر حجم تدفقاتهم المالية في الفترة 2002-2007
كما يلي¹: مصر 2,6 مليار دولار، الإمارات 1,7 مليار دولار، الكويت 1,1 مليار
دولار. بالإضافة إلى وجود دول تنتمي إلى اتحاد المغرب العربي، ولكن
باستثمارات ضئيلة.

الخلاصة:

يتبين من خلال هذا البحث أن الجزائر بإمكانها التوجه أكثر إلى الاستثمارات
العربية خاصة الخليجية منها نظرا لأهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري في ظل
القواسم المشتركة الكثيرة (العقيدة، الثقافة، اللغة، العادات...الخ) من جهة،
وتواكب رهان الجزائر الجديد في تطوير الاقتصاد المتمثل في ترقية المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة التي تشكل معظم المشاريع المصرح بها التي استفادت من
الرأس المال الأجنبي من جهة أخرى، بدل مواصلة النظر إلى الاستثمار الأجنبي
غير العربي فقط الذي يفرض شروطه يحول من خلالها الاقتصاد الجزائري إلى
مجرد سوق تابعة له، بدل المساهمة في التنمية الاقتصادية كما تهدف إليها
الجزائر من خلاله. وحتى تصل إلى هذه الغاية يجب عليها مواصلة:

- الانفتاح أكثر على المشروعات الخاصة.
- تحسين جاهزية القطاع المالي بشكل جيد للتعامل مع تدفق الاستثمارات
واستقطاب تلك الأموال.
- توجيه الاستثمارات العربية في الجزائر إلى مختلف القطاعات الاقتصادية
بخاصة قطاع الصناعة والبتروكيماويات، بدل التركيز في ميدان الاتصالات (الهاتف
النقال)، الدواء، مواد البناء، الترقية العقارية، المصارف، التأمينات.

¹ (رد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائري حميد تمار على أسئلة نواب البرلمان
بتاريخ 08 ماي 2008 خلال الدورة الربيعية 2008.

الاستثمار العربي الخليجي في الجزائر وآفاق تطوره..... د. السعيد دراجي

- الاهتمام بالإعلام الاقتصادي العربي لخدمة التعاون العربي - العربي وإعطاء الصورة الحقيقية لاقتصاديات البلدان العربية.

- وأخيرا ضرورة ضبط سياسة عربية لإدخال أموال المستثمرين الخليجيين إلى العالم العربي بدل الاهتمام بإدخالها إلى أوروبا والصين والهند ودول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا.